

هكذا أهدر السيسي 91 مليار دولار .. من بينها 20 مليار لا يعلم أحد كيف اختفت



الجمعة 21 أكتوبر 2016 11:10 م

كشفت موقعة "ميدل إيست آي" البريطاني أن النظام العسكري في مصر التهم أكثر من 91 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعيشها البلاد، مشيراً إلى أن انهيار سعر صرف الجنيه ليس سوى انعكاس لهذه الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد

وبحسب تحليل للكاتب محمد عايش في "ميدل إيست آي" فإن البنك المركزي في مصر ليس أمامه في ظل هذه الأزمة سوى أحد خيارين، الأول هو خفض طوعي لسعر صرف الجنيه لأنه لم يعد يملك من العملة الصعبة ما يغطي بها الجنيهات الموجودة بين أيدي الناس، والثاني هو التعويم، وفي حال التعويم -بحسب الموقعة البريطاني- فإن سعر الدولار الأمريكي سيتراوح بين 20 و22 جنيهاً، بل "ربما يهبط الجنيه أكثر من ذلك بكثير مع محاولة الناس الحفاظ على مدخراتها بالتخلص من الجنيه والاحتفاظ بالعملة الصعبة".

أما قصة الـ91 مليار دولار التي تبخرت من خزائن مصر فيشرح الموقعة أنها توزعت على ثلاثة مستويات، الأول أكثر من 50 مليار دولار تلقاها نظام السيسي منذ منتصف العام 2013، إضافة إلى 20 مليار دولار اختفت من الاحتياطات النقدية التي كانت موجودة لدى البنك المركزي ولا يعلم أحد أين ذهبت، إضافة إلى أن المديونية الخارجية لمصر ارتفعت بواقع 21 مليار دولار، لتكون إجمالي الأموال التي تبذرت في خمس سنوات 91 مليار دولار، أغلبها خلال فترة حكم السيسي

وينتهي المقال إلى القول: "إن مصر تعاني من أزمة اقتصادية عميقة جداً وخطيرة، وهي الأزمة التي أدت إلى فقدان الجنيه المصري أكثر من 40% من قيمته خلال العام 2016 فقط، وفقدانه أكثر من 70% خلال خمس سنوات، وهذا يعني أن أسعار السلع الأساسية سوف تشهد ارتفاعاً جنونياً سيلقي بملايين جديدة من المصريين تحت خط الفقر".

ويرى التحليل أن "تجاوز هذه الأزمة لا يمكن أن يتم إلا بإعادة الاقتصاد المصري إلى مساره الطبيعي بما في ذلك كّف يد الجيش عن الاقتصاد والسياسة، وإعادة الحياة المدنية إلى البلاد، بما يضمن محاربة الفساد وإعادة قطاع المال والأعمال إلى طبيعته، ومن ثم تدوير عجلة الاقتصاد والسياسة بشكل صحي وطبيعي".